الاستيراد العشوائي يتحول إلى ظاهرة خطيرة

دول الجـــوار تـغـرق أســواقـنـا ببضـائـعـها الـرديـئـة

□ بغداد / مشرق الأسدي

الاسواق المحلية تعج بالبضائع المستوردة

أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عن كتلة الأحرار عبد الحسين ريسان أن مشكلة الاستيراد العشوائي قد خرجت عن مسؤولية مجلس النواب، بعد ان اقر المجلس القوانين التي تحد من هذه الظاهرة، مبينا أن سفراء بعض الدول تدخلوا لتأجيل تطبيق هذه القوانين، مشيرا الى ان العراق اليوم يعد سوقا رائجة للبضائع الرديئة.

وقال ريسان في تصريح خصّ به "المدى" : إن "مسألة الاستيراد العشوائي قد خرجت عن مسؤولية مجلس النواب بعد أن اقر أربعة قوانين مهمة من ضمنها قانون حماية المستهلك والتعرفة الكمركية"، موضحا أن "هذا الموضوع أصبح بعهدة الحكومة الآن"، مضيفا في الوقت ذاته بأن على "الحكومة ان تتخذ قرارها بعقلية اقتصادية لا بعقلية التجار ورؤساء الأموال"، مبينا أن "تلك القوانين مشرعة وجاهزة منذ عام ٢٠١٠"، مشددا على ضرورة "اتخاذ موقف جدي بخصوص هذا الأمر".

وأضاف ريسان أن "مجلس النواب لا يمكنه الضغط اكثر على الحكومة لتطبيق القوانين"، مشيرا الى ان "القوانين الأربعة إذا تم تطبيقها، ولو على شكل دفعات، ستحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي".

وأشار في الوقت ذاته الى أن " القانون الأخير الذي سمعناه من رئيس هيئة الكمارك، والذي يقول فيه "إنني بحاجة الى سنتين على اقل تقدير لاستكمال مستلزمات الكمارك من كوادر وأجهزة وغيرها"، اعتقد انه اعتمد في كلامه هذا على جهوده الخاصة وليس على جهد الحكومة"، مبينا أن "البلد يشهد فوضى وسياسة إغراق من بعض الدول المجاورة، وأصبح سوقا رائجة للبضائع الرديئة، وبالتالي فهذا كله يصب في مصلحة التجار".

وزاد بالقول "رأينا وسمعنا بكلام رسمي من بعض الوزراء أصحاب العلاقة، بان بعض السفراء تدخلوا من اجل تأجيل تطبيق بعض القوانين، وهذا يدل على عدم وجود سياسة اقتصادية، وعدم وجود جهة مسؤولة عن رسم هذه السياسة"، مضيفا أن "سياستنا اليوم هي سياسة مشاريع وليست سياسة دولة، وأن المشروع الاقتصادي هو مشروع شخصي، فإذا ذهب الشخص ذهب المشروع برمته".

وعلى صعيد ذي صلة، أوضح ريسان أن "هنالك تقصيرا من قبل وزارة التجارة في جميع المهام الموكلة إليها"، مضيفا أنه "بالفترة الأخيرة، رأينا تشديدا على منح إجازة الاستيراد والوكالات التجارية، لكننا لا نخفي بان هنالك قفزة نوعية في هذا الجانب، حيث ازداد عدد الشركات من ٨٠٠٠ شركة الى ٤٨٠٠٠ شركة في فترة استثنائية"، مبينا أن "وزارة التخطيط تدخلت في هذا الخصوص، باعتبارها مسؤولة أيضا بشان منح الأجازات"، مشيرا الى ان "وزير التخطيط فاتَح وزارة التجارة، وشكّل لجنة مشتركة من كل الوزارات المعنية من أجل ان يسير هذا الموضوع بالشكل السلس دون تعقيد".

هذا وتابع ريسان أن "هنالك ملفات فساد كثيرة منها ما يخص منح الإجازات الاستيرادية"، مبينا أن هنالك قطيعة تامة بين اللجنة الاقتصادية ووزارة التجارة. بحسب قوله.

من جانبه، شدد رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجية في محافظة بغداد محمد الربيعي، على ضرورة إيجاد حل لمشكلة الاستيراد العشوائي قبل ان تتحول الى ظاهرة، مبينا أن المتبقي من أسواق المنطقة الإقليمية يرسل الى العراق.

وقال الربيعي في تصريح خاص لـ"المدى" : إن "مشكلة الاستيراد العشوائي تحتاج الى حلول كي لا تتحول الى ظاهرة"، مضيفا أن "المواد المستوردة التي تدخل الى البلاد هي من أردأ النوعيات وأسوئها، ولا يمكن مقارنتها مع ما موجود في أسواق دول الجوار"، مبينا أن "المتبقي في أسواق المنطقة الإقليمية يرسل الى العراق".

هذا وعدّ الربيعي تشريع القوانين والضوابط على القطاع الخاص، وزيادة الوعي والتثقيف المكثف من قبل منظمات تنموية مختصة للمجتمع والقطاع الخاص معا، من أهم الحلول التي تحد من مشكلة الاستيراد العشوائي، مشددا على ضرورة "توعية المستهلك بشأن اختيار المواد والسلع، والتوضيح له بأن هذه المادة غير جيدة ولا تستطيع الاستفادة منها لوقت طويل".

وبين الربيعي أن "الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يحتاج الى أجهزة فحص متطورة، ونحن اليوم نلاحظ افتقار جهاز التقييس والسيطرة النوعية الى آلية فحص جيدة، بالإضافة الى انه يعاني من فساد إداري واضح".

وزاد بالقول أن "غرفة تجارة بغداد واتحاد رجال الأعمال ومركز رجال الأعمال، تقع عليهم مسؤولية مهمة أيضاً، فهم على مدار عشر سنوات وبدعم من منظمات دولية، لم يثبتوا فاعليتهم على مستوى السوق المحلي".

يذكر أن العراق يرتبط مع الدول المجاورة من خلال مجموعة منافذ حدودية، أبرزها منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

حتى تجارة العسل!

لعلها تقف في نقطة الاختلاف بين المواد الأساسية والمواد الثانوية في التجارة، كما تقف بين نقطة الغذاء والدواء، إضافة إلى أنها إنتاج أفقي بامتياز أي ينتج العسل في البصرة كما في دهوك، وتملك كادرا بشريا ممتازا من خلال نشاط جمعية النحالين، هؤلاء الناس الرائعين الذين يجمعون مع عسلهم الهواية والإنتاج الجيد. فهم أيضا خلية نحل في معاناة جمع ما تحتاج إليه صناعتهم وتجارتهم المحلية.

مع طموحاتهم من خلال جمعية النحالين العرب وربما اتصالهم بالجمعيات المماثلة عالميا. بذلك تكون جذورهم عراقية ولا يحتاجون إلى استيراد مواد أساسية عدا اللقاحات التي لم يسعهم الظرف لتكاملها مع الإنتاج.

فحتى هؤلاء البناة الرواد لم يسلموا من المشاكل التي عانت منها الصناعة والزراعة سواء في الحصار الظالم أو حصار الاستيراد العشوائي. إن هذه التجارة (أي استيراد العسل) لا تشكل فقرة رئيسية من استيرادنا العشوائي . إذا ما علمنا ان الإنتاج الزراعي حتى عام ٢٠٠٩، وصل ٣٪ من الإنتاج الوطني، والإنتاج الصناعي بشكل ١٪ من الناتج الوطني كل هذه النسبة أصبحت لصالح الاستيراد العشوائي .

ولكي نكف عن عشوائية الاستيراد لا بد على الأقل من باب حماية الصحة العامة من الغش التجاري على الأقل، أن يتم فحص العسل المستورد بموجب الإجازات الصادرة عن وزارة التجارة. حيث أن إحدى دول الجوار تدعم صناعة العسل المصدر بحصص من السكر ليكون المادة الخام لصناعة العسل المغشوش. كما أن أحد دول الجوار تقوم بعملية تعبئة للعسل المغشوش من مناشئ أوروبية أو غربية لإعادة إنتاجه وتصديره إلى عراق الاستهلاك . هنا دور السيطرة النوعية من خلال مختبر متواضع على الأقل يفرز الجيد من المغشوش لأصحاب الإجازات إذا كان ولا بد.

وبما أننا بدون تعرفة كمركية وتخالف طموحنا في الإنظمام لمنظمة التجارة العالمية التي لا تقبلنا بدون تعريفة لا بد في هذه الحالة من رسم كمركي يتماشى مع بلدان العالم مثل لبنان التي تستوفي ثمانية دولارات على الكيلو الواحد من العسل المستورد حماية لعسلها.

والعسل لا حاجة للإشادة به أو الإعادة لفائدته في استنطاق تراثنا وقرآننا بما ورد في الآية الكريمة (وفيه شفاء للناس)، كما أن الطب منذ اليونان. وكما جاء في مقولة جالينوس أن الإنسان المريض يشفيه ما تنتجه أعشاب وأشجار بلده. وهذا عصارة أشجارنا وزراعتنا.

إضافة لما تقدم فإن انتشار المناحل في المزارع يساعد كثيراً على عمليات التلقيح للنباتات، ويقال أن النحل يكافح الحشرات الضارة التي تسببت في بعض البذور لتفسدها لاحقا.

فحماية هذه (الصناعة، الزراعة) لا تشكل خسارة للحيتان التي لا تشكل رقما يستحق احترام استيراداتهم كما أن الإجازات لا يمكنها أن تدعي أن الاستيراد للعسل لغرض عدم استغلال منتجي العسل لاحتكارهم كونه طلبا مرنا جدا وأغلب الناس لا تأكل العسل عدا مرضى السكر وما أكثرهم وأصحاب الدخول المريحة وأخيراً نختم بأن تأخذ المنافذ الحدودية والجهات الأمنية دورها لمنع التهريب لمادة العسل بدخول أراضينا لان عسلنا يكفينا ولسنا بحاجة ماسة لعسل مغشوش. أنها صناعة وزراعة رائعة ومؤشر لازدهار ونجاح في زراعة عباد الشمس أو البرسيم أو الكالبتوس (مضاد العواصف) وباقي النباتات المنتجة.

لجنة المشاريع تحمّل المحافظة مسؤولية الشركات المتلكئة في بابل

□ بابل / المدى

حمّل رئيس لجنة المشاريع في مجلس محافظة بابل حامد الملي، إدارة المحافظة مسؤولية إحالة مشاريع خدمية لشركات متلكئة في تنفيذ مشاريع محالة لها سابقا لم تكتمل حتى الآن، مبينا أن الأمر سبب إرباكا في إعادة البنى التحتية للمحافظة، فيما طالب بإعادة النظر بجميع الشركات العاملة .

وقال الملي لـ"السومرية نيوز": إن "إدارة محافظة بابل أحالت عددا من المشاريع الى شركات تلكأت في تنفيذ عقودها في الوقت المتفق عليه، ما سبب ذلك إرباكا في إعادة البنى التحتية للمحافظة"، مبينا أن "تعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء تمنع إحالة مشاريع متلكئة إلا بعد إكمال المشاريع التي بذمتها".

وطلب الملي بـ"إعادة النظر في جميع الشركات المتلكئة العاملة في الوقت الحاضر"، لافتا إلى أن "قيمة المشاريع المتلكئة تبلغ ١٥٠ مليار دينار عراقي، مثبتة بدعاوى لدى المحكمة المحلية".

وكانت محافظة بابل أعلنت في الثاني من ايلول الحالي، عن إحالة عدد من المشاريع الخدمية الإستراتيجية للتنفيذ بقيمة إجمالية بلغت ٩٥٣ مليار دينار، معتبرة أن تلك المشاريع ستشكل نقلة نوعية من الناحية الاعمارية والخدمية فيها.

خـــارج الـــحـــدود

الصين

ســـعـــى لـــدعـــم الأســـــواق

تبذل جهات تنظيمية في الصين قصارى جهدها لمحاولة دفع الأسهم لاتجاه صعودي يدوم طويلا، وذلك قبل تغير الزعامة في البلاد إذ أبطلت حقائق اقتصادية وغموض سياسي وتشكك المستثمرين، مفعول إجراءات نجحت من قبل في دفع السوق للارتفاع.

وتتراجع الأسهم الصينية منذ أيّار وتتجه لإنهاء العام على هبوط للعام الثالث على التوالي ولكنها قفزت في السابع من الشهر الجاري عقب إقرار لجنة الاصلاح والتنمية الوطنية مجموعة من مشروعات البنية التحتية الجديدة.

إلا أن الاتجاه الصعودي بلغ ذروته وبدأ يفقد الزخم مع تراجع أحجام التداول وأغلق مؤشر شنغهاي المجمع ومؤشر سي.اس.آي ٣٠٠ على انخفاض الأسبوع الماضي.

وقال تشن يي المحلل في شيانغ تساي سيكيورتيز في شنغهاي "الجميع يعلم أن هذا النوع من الاستثمار في الاصول الثابتة محفز قصير الأجل للاقتصاد المحلي ولكن شيئا لم يتغير بالنسبة للاتجاه النزولي على المدى الطويل".

وكثفت اللجنة الصينية للرقابة على الأسهم محاولات دعم السوق في الأسبوع الأول من أيلول، ونشرت وسائل الإعلام الرسمية عدة تقارير عن اجتماعات اللجنة التي حاولت خلالها إقناع رؤساء شركات مملوكة للدولة بشراء الأسهم من جديد وتشجيع مديري الصناديق على دعم "استقرار السوق" ومطالبة أفرع اللجنة بالعمل لدعم الثقة في الأسهم.

وفي السابق نفسه، كانت مثل هذه التلميحات من اللجنة كافية لجذب المشترين للسوق ولكن الوضع تغير.

وقال مدير صندوق في قوتاي لإدارة الصناديق "لا احد يعلم ماذا يحدث في القمة وما إذا كان كبار المسؤولين يتصارعون في ما بينهم فكيف يثق المستثمرون ؟" في إشارة لشائعات عن استمرار الصراع السياسي خلف الكواليس بشأن الزعامة الجديدة.

تركيا

دعـــــم لمصـــــر بـمليـــــاري دولار

أسفر اجتماع عقده نائب رئيس الوزراء التركي علي باباجان، مع مساعد الرئيس المصري عصام الحداد ، عن الاتفاق على حزمة دعم تمويلي بقيمة ملياري دولار تقدمها تركيا إلى مصر.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الاجتماع تناول آخر المستجدات في البلدين، والعلاقات التجارية بينهما وفرص الاستثمار، فضلاً عن الاتفاق على حزمة الدعم التمويلي، الذي ستقدمه تركيا إلى مصر بقيمة ملياري دولار. وفقا لوكالة "الأناضول للأنباء".

ويهدف الدعم التمويلي إلى تعزيز احتياطي مصر الدولي ودعم خطط الحكومة المصرية في مجال البنية التحتية، وبالتالي المساهمة في استقرار الاقتصاد المصري ودعم التنمية.وجرى الاجتماع بشكل مغلق في مكتب رئاسة الوزراء بقصر "دولما باهشه"، وترأسه عن الجانب التركي باباجان، نائب رئيس الوزراء التركي، وعن الجانب المصري الحداد مساعد الرئيس المصري، وشارك فيه وزير المالية المصري ممتاز السعيد، ووزير التخطيط والتعاون الدولي أشرف العربي. ووفقاً لـ"رويترز"، قالت سفارة تركيا في القاهرة إن حزمة الملياري دولار تهدف إلى تعزيز احتياطيات مصر من العملة الصعبة، ودعم الاستثمار في البنية التحتية. وقالت إن النصف سيكون قروضا ثنائية. وقالت السفارة في بيان بالبريد الإلكتروني: إن السعيد وعصام الحداد سيبحثان الحزمة مع علي باباجان خلال اجتماع في اسطنبول. وكانت قطر وعدت بإقراض مصر ملياري دولار لدعم الميزانية، وفي السادس من أيلول تعهدت باستثمار ١٨ مليار دولار في مشاريع سياحية وصناعية مصرية على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

وقال مسؤولون أمريكيون إن إدارة الرئيس باراك أوباما تقترب من اتفاق مع الحكومة المصرية الجديدة لإسقاط ديون بمليار دولار، وفي الأسبوع الماضي زار مسؤولون تنفيذيون كبار من حوالي ٥٠ شركة أمريكية مصر لبحث استثمارات جديدة.وتجري مصر محادثات للحصول على دعم إضافي للميزانية بنحو مليار دولار من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية.

اليونان

وقت أطول لتحقيق أهداف مالية

قالت وزير المالية النمساوية ماريا فكتر في مقابلة صحفية: إن اليونان ستحصل على مزيد من الوقت لسداد ديونها لمقرضين دوليين ولكنها لن تحصل على اموال إضافية.

وردا على سؤال من صحيفة اويستريتش عن احتمال مد أجل السداد قالت الوزيرة: "نعم. ما زلنا ننتظر تقرير الترويكا ولا يزال يتعين على اليونان تصحيح بعض الأمور ولكننا سنصل لتمديد بدون تكلفة إضافية".

وكانت فكتر تشير إلى تقرير تقوم بإعداده المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي عن مدى التزام أثينا بشروط حزمة الانقاذ الدولية.

وكانت الوزيرة قالت في اجتماع لوزراء مالية الاتحاد الأوروبي في قبرص الأسبوع الماضي: إن اليونان ربما تحصل على مزيد من الوقت لتحقيق أهدافها المالية ولكن لن تحصل على أموال إضافية.

قبرص

خلافات بشأن هيئة الرقابة المصرفية الأوروبية

فشل وزراء مالية أوروبا في الاتفاق على تفاصيل عمل هيئة الرقابة المصرفية الأوروبية خلال اجتماع لهم، السبت الماضي، في العاصمة القبرصية نيقوسيا، وتعد هذه الهيئة المشتركة إحدى ركائز مخطط لتقوية النظام المالي الأوروبي ووضع حد لأزمة ديون سيادية مستمرة منذ ثلاث سنوات.

ففي حين تريد فرنسا وإسبانيا بدء عمل هذه الهيئة مع مطلع العام المقبل استبعد وزير المالية الألماني فولفغانغ شويبله أن تباشر هذه الهيئة عملها في ذلك التوقيت "لأن الأمر لن يكون ممكنا على حد قوله، غير أنه نفى أن يكون قد حدث خلاف بينه وبين نظيره الفرنسي بيير موسكوفيسكي حول مسألة الجدول الزمني لتطبيق هذه الرقابة، فقد دعا الوزير الفرنسي لعدم إضاعة الوقت والعمل على أن تشرع الهيئة في عملها مع بداية العام المقبل.

ووصف وزير مالية السويد أندرياس بورغ مقترح المفوضية الأوروبية بوضع البنوك الأوروبية كافة تحت رقابة البنك المركزي الأوروبي بغير المقبول، وقال بورغ خلال مناقشاته مع نظرائه الأوروبيين ورؤساء المصارف المركزية: إن مقترحات المفوضية ستحتاج لنقاشات طويلة وصعبة قبل التوصل لاتفاق.

وقال بورغ: إن العديد من الدول الأوروبية غير الأعضاء بمنطقة اليورو ترى في مشروع الهيئة أمرا غير مقبول، مشددا على أن بلاده لن تسمح بأن تذهب أموال دافعي الضرائب الأوروبيين لإنقاذ مصارف أجنبية".